

الضغوط المالية تحاصر استثمارات الشركات الخليجية

دبي - أكدت تحذيرات وتقارير حديثة أن اقتصادات دول الخليج العربي ستواصل الانكماش بسبب الضبابية التي ترافق حتى الآن أزمة كورونا وما تبعها من تداعيات انهيار أسعار النفط، كما حملت في طياتها مخاوف من تعثر حكومات المنطقة في مواصلة تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية المنتظرة. واللافت في تلك التحذيرات أن الشركات في معظم القطاعات ستشهد وضعاً صعباً سيدفعها إلى مراجعة أولوياتها، وخاصة في ما يتعلق بالاستثمارات المزمعة لتفادي الدخول بشكل أعمق في دائرة الخسائر. وقالت وكالة ستاندر أند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية، الثلاثاء، إن من المتوقع أن تظل اقتصادات معظم دول الخليج الست مترجعة العام المقبل عما كانت عليه في العام 2019، مما سيؤدي إلى استمرار الضغوط على شركات المنطقة.

ويجرح خبراء الوكالة أن تركيز الشركات، ومنها العاملة في البنية التحتية، على تعويض خسائر العام الماضي ووقف الكثير من الاستثمارات الجديدة في 2021.

وذكرت ستاندر أند بورز في تقرير حديث أنه "دون تعاف كبير للإيرادات، من المرجح أن تركز الشركات على ضبط التكلفة وإدارة السيولة إدارة استباقية وضمانة تدفقاتها النقدية، بينما ستظل الاستثمارات الجديدة في ذيل الأولويات بمعظم القطاعات".

والنظرة المستقبلية سلبية لما يقرب من خمسي الشركات غير المالية وشركات البنية التحتية المصنفة من ستاندر أند بورز في منطقة الخليج، وباستبعاد البيانات شبيهة الكومبية - أي 17 من 32 كياناً مصنفاً - يرتفع ذلك إلى ما يقرب من الثلاثة أرباع، مما يبرز الدور القوي للحكومات في اقتصادات المنطقة.

وبعد معاناة انكماش كبير في 2020، يتوقع خبراء الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما لا يزيد على 2.5 في المئة لاقتصادات دول الخليج معاً بين 2021 و2023.

ويعتقد المحللون أن يكون لحل الخلافات بين كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، أثر إيجابي على قطاعي العقارات والسياحة في قطر، لكنهم يرون أنه من السابق لأوانه توقع تحسن هذين القطاعين بشكل ملحوظ.

وكانت مؤسسة أوكسفورد إيكونوميكس قد قالت في مذكرة بحثية خلال وقت سابق لهذا العام "سيستغرق الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج 18 شهراً أخرى ليرتفع فوق ذروة ما قبل الأزمة".

لكن توقعات النمو للعام 2021 قد تتقلص لجميع الدول الست بدرجات متفاوتة، وكان خفض تقديرات نمو الناتج الإجمالي للإمارات والكويت وسلطنة عُمان هو الأشد. وظلت توقعات النمو للسعودية وقطر الأعلى بين دول المنطقة. ومن المرجح أن ينمو الناتج الإجمالي للسعودية، أكبر اقتصادات المنطقة، بـ 2.8 في المئة في العام الجاري انخفاضاً من 3.1 في المئة في توقعات ما قبل ثلاثة أشهر.

وقالت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس في مذكرة بحثية "سيستمر تعافي الاقتصاد السعودي على مدار العام الجاري، لكن في ظل زيادة تدريجية لإنتاج النفط واستمرار تشديد السياسة المالية، فإن التعافي سيكون أبطأ على الأرجح مقارنة مع بقية دول الخليج".

ويأتي ذلك وسط تقديرات بأن ينمو اقتصاد الإمارات بواقع 2.2 في المئة هذا العام، انخفاضاً من نمو متوقع بـ 2.7 في المئة قبل ثلاثة أشهر. وشهدت الإمارات في ديسمبر الماضي زيادة في متوسط التضخم مع إسرائيل "فرصاً كبيرة للتعاون"، لاسيما في دبي.

وقالت ستاندر أند بورز إنه "رغم أن الإمارات نفذت عدة إجراءات هيكلية في 2020 تدعم آفاق شركاتها للمدى الطويل، ما زلنا نتوقع أن يستغرق تعافي القطاعات الرئيسية المغذية لاقتصاد دبي وقتاً".

وبعد معاناة انكماش كبير في 2020، يتوقع خبراء الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما لا يزيد على 2.5 في المئة لاقتصادات دول الخليج معاً بين 2021 و2023.

ويعتقد المحللون أن يكون لحل الخلافات بين كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، أثر إيجابي على قطاعي العقارات والسياحة في قطر، لكنهم يرون أنه من السابق لأوانه توقع تحسن هذين القطاعين بشكل ملحوظ.

وكانت مؤسسة أوكسفورد إيكونوميكس قد قالت في مذكرة بحثية خلال وقت سابق لهذا العام "سيستغرق الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج 18 شهراً أخرى ليرتفع فوق ذروة ما قبل الأزمة".

لكن توقعات النمو للعام 2021 قد تتقلص لجميع الدول الست بدرجات متفاوتة، وكان خفض تقديرات نمو الناتج الإجمالي للإمارات والكويت وسلطنة عُمان هو الأشد. وظلت توقعات النمو للسعودية وقطر الأعلى بين دول المنطقة. ومن المرجح أن ينمو الناتج الإجمالي للسعودية، أكبر اقتصادات المنطقة، بـ 2.8 في المئة في العام الجاري انخفاضاً من 3.1 في المئة في توقعات ما قبل ثلاثة أشهر.

وقالت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس في مذكرة بحثية "سيستمر تعافي الاقتصاد السعودي على مدار العام الجاري، لكن في ظل زيادة تدريجية لإنتاج النفط واستمرار تشديد السياسة المالية، فإن التعافي سيكون أبطأ على الأرجح مقارنة مع بقية دول الخليج".



في ترقب تطوير كفاءة المنافذ التجارية البحرية

نظام جديد للجمارك بمصر لمنع تسرب البضائع المجهولة

عملية الإفراج المسبق في الموانئ تحسن ترتيب القاهرة في المؤشرات العالمية

متطورة تتمتع بالذكاء الاصطناعي لكشف عمليات التهريب، إذ تتجه معظم بلدان العالم إلى الكشف عن البضائع قبل فتح الحاويات لمعرفة نوعها، وهي وسيلة سهلة لرصد المنتجات المجهولة. وتفتح هذه النقطة حاجة الجمارك المصرية لتحديث نظمها عبر أجهزة متطورة للكشف عن السلع والبضائع المستوردة، وذلك بهدف مواكبة مستجدات الجريمة على مستوى العالم.

وتتبنى مصلحة الجمارك المصرية خطة لربط جميع الموانئ البرية والبحرية والجوية بمنصة إلكترونية لتطبيق نظام النافذة الواحدة بالجمارك مع نهاية يونيو المقبل. وكانت القاهرة قد دشنت في وقت سابق مشروع الشباك الواحد بمنافذها في كل من مطار القاهرة وغرب وشرق بورسعيد والعين السخنة.



محمد معيط
المرحلة الأولى ستبدأ
بالمنافذ البحرية
للتأكد من فاعليتها

أحمد شبيحة
التسجيل المسبق لن
يحل الأزمة، فمافيا
البضائع لها طرقها

ويطبق المركز اللوجيستي بمصلحة الجمارك قائمة بضياء، تضم كبار المستوردين، الذين لهم تاريخ كبير في استيراد المنتجات، وتمكنهم من سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم في جميع الموانئ.

ويرى أحمد شبيحة، عضو شعبة المستوردين بالرفة التجارية بالقاهرة، أن تطبيق النظام الجمركي للتسجيل المسبق للشحنات لن يحل أزمة دخول البضائع المجهولة المصدر، فهي بمثابة تطوير للنظام الحالي.

وأشار شبيحة في تصريح لـ "العرب" إلى أن المنظومة الجديدة تزيد الضغوط على المستوردين، ويعتقد أنه كان من الأفضل أن تطور الجمارك من أداؤها من خلال اتباع آليات تضمن سرعة الإفراج عن البضائع فور وصولها.

وفي حال تشكك الجمارك في أي حاوية قادمة من الخارج تقوم بتطبيق الإجراءات البيروقراطية ذاتها، لأنها قد لا تحقق أهدافها كاملة من وراء عمليات التطوير.

وتكشفت عمليات الفحص وتتبع مسارات استيرادها عن وقوف شركات وهمية وراء عمليات الاستيراد، وفي حال التضييق يظهر الشخص الـ"كاحول" بوصفه الجاني ويتحمل الأحكام القضائية مقابل إخفاء الجناة الحقيقيين الذين قاموا بالتهريب الفعلي.

وتسببت ظاهرة "كاحول" التي تمتد عبر عقود في تكديس الموانئ بالبضائع مجهولة المصدر، فيما تساعد المنظومة الجديدة في تخلص الموانئ من البضائع المهيمنة والراكدة، لأنه لن يسمح بدخول البضائع إلا إذا استوفت كافة الإجراءات. وتامل مصر من هذا النظام تحسين ترتيبها في ثلاثة مؤشرات دولية مهمة، هي التنافسية العالمية، وممارسة الأعمال، وبيئة الاقتصاد الكلي، من أجل تحفيز بيئة الاستثمار، وتشجيع المستثمرين على توسيع أنشطتهم الإنتاجية ونطاق أعمالهم.

وعلاوة على ذلك، تسعى السلطات إلى تحسين تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية التي تركز على التعامل مع الجهات الموثوق بها.

وتكشف تقرير التنافسية العالمية، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عن ترتيب متأخر لمصر في مؤشر الانفتاح التجاري، حيث تحتل المركز 137 من إجمالي 141 دولة في القائمة التي أعدها المنتدى.

وتتمثل مؤشرات المنتدى التعريفات التجارية، حيث جاءت مصر في المركز 136 في ذات القائمة، وقد أشار التقرير إلى أن هونغ كونغ هي الأفضل عالمياً في نظم التعريفات الجمركية.

وأكد التقرير وجود تحسن نسبي لمصر في مجال الشحن الجوي، وهو ما منحها المركز التاسع عشر ضمن القائمة، وحصل على نحو 70.3 من مئة درجة، وهي نسبة متقدمة ولا تتناسب مع مستوى التفهق في مجالات أخرى.

وأوضح فتحي قباري، عضو شعبة مستخلصي الجمارك بغرفة تجارة الإسكندرية، أن النظام الجديد موجود في قانون الجمارك القديم، لكنه لم يكن مفعلاً بالطريقة اللازمة.

ولفت قباري في تصريح لـ "العرب" إلى أن القضاء على ظاهرة "كاحول" تسرع من إنهاء عمليات الإفراج عن السلع، وتمنع دخول البضائع المجهولة إلى الموانئ المصرية.

وأضاف أن "أزمة المنتجات المجهولة المصدر والمواد المخدرة ستظل قائمة، لأنه يتم تهريبها بطرق غير شرعية، ولا تدخل من المنافذ الرسمية".

وتتطلب مواجهة الصعوبة التي حدثتها البضائع أن تتبع مصر نظاماً إلكترونية

تتأهب مصر لتطبيق أول منظومة إلكترونية تستهدف الإفراج المسبق عن البضائع المستوردة، والتي ستمنع أيضاً تدفق السلع المجهولة المصدر، في خطوة يرى خبراء أنها تأتي بعد أن تسببت الإجراءات البيروقراطية في منح البلاد مراكز متأخرة في زمن الإفراج الجمركي، وحدث من تقدمها في تقارير مناخ الأعمال عالمياً.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تبدأ الجمارك المصرية في شهر أبريل المقبل تطبيق نظام تجريبي للإفراج المسبق عن البضائع المستوردة من الخارج، تمهيداً للتطبيق الإلزامي مع مطلع يوليو المقبل، في أحدث تحرك من قبل الحكومة لتعديل أوتار العمليات التجارية ومنع تسرب السلع المجهولة المصدر إلى البلاد.

ونظام الإفراج المسبق للشحنات يعني تقديم المستورد لمستندات استيراد السلعة قبل وصولها إلى الموانئ المصرية، وإنهاء جميع الإجراءات، تمهيداً للإفراج عنها فور وصولها الميناء.

وتلزم المنظومة الجديدة المستوردين والمستخلصين في الجمارك تبادل بيانات ومستندات الشحنات إلكترونياً والحصول على موافقة مسبقة قبل الشحن، مع قيام النظام الجمركي بمنح الموافقة خلال مدة لا تتجاوز الـ 48 ساعة من وقت تقديم الطلب، بحيث تتم حماية الحدود المصرية من أي مواد خطرة مهربة.

ويسهم النظام الجديد في زيادة معدلات التخليص الجمركي، نتيجة سرعة عمليات الإفراج عن السلع، بحيث تصبح الموانئ بوابات للعبور فقط وليست أماكن للتخزين وتكدس البضائع، الأمر الذي من شأنه تعزيز الفعالة التشغيلية للموانئ.

وقال محمد معيط وزير المالية، إن "المرحلة الأولى من تطبيق النظام الجمركي للتسجيل المسبق للشحنات تشمل جميع المنافذ البحرية، للتأكد من فاعليتها، وحل كافة المعوقات التي تواجه عمليات التطبيق قبل أن تطبق المنظومة بشكل كامل".

وأوضح أن هذه الخطوة تتسق مع المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية، ما يسهم في تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركي، وبالتالي تعزيز خفض أسعار السلع في الأسواق المحلية، نتيجة سرعة عمليات الإفراج التي يترتب عليها خفض التكاليف ويتم تحميلها على المنتجات.

وتستهدف وزارة المالية عبر المنظومة الجديدة القضاء على ظاهرة "كاحول" بالمنافذ الجمركية، وهو الشخص مجهول الهوية الذي يكون الجاني في قضايا البضائع المجهولة المصدر، والشحنات المخالفة والمجزمة وفقاً للقوانين في مصر.

وشهدت المنافذ الجمركية المصرية مؤخراً عمليات ضبط لحاويات تضم سلعا بداخلها مخدرات بأشكال متعددة، فضلاً عن تهريب للأسلحة والألعاب النارية.

برنامج أردني لإزالة عقبات التمويل أمام المشاريع الصناعية

عمان - يتفق خبراء اقتصاد على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي الأردني تواجه صعوبات كثيرة في سبيل زيادة زخم استثماراتها، كونها أحد مفاتيح النمو الاقتصادي للبلاد، بعد أن عانت من ويلات الجائحة على مدار قرابة العام.

وفي مسعى لإعطائها نفساً جديداً لمواجهة أزماتها، أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) برنامجاً لدعم تلك النوعية من المشاريع بتخصيص تمويل تبلغ قيمته حوالي 430 ألف دينار (قرابة 607 آلاف دولار).

وأكد بنشار الزعبي المدير التنفيذي لجيدكو أن البرنامج يهدف إلى تعزيز الترابط الوطنية بين المصانع المحلية من ناحية، والقطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والتجارة من ناحية أخرى، ما سيسهم في تعزيز الثقة بالمنتج المحلي وزيادة الاعتماد على الذات.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الزعبي قوله إن "البرنامج يأتي تماشياً مع أولويات الحكومة

ونهجها الاقتصادي الحالي الذي يتركز على صناعة الفرص وتطويرها في ظل اقتصاد تنافسي مبني على شراكة حقيقية مع القطاع الخاص".

وواجهت الصناعات المحلية تحديات كبيرة قبل أزمة كورونا، كزيادة حجم المستوردات مقارنة بالصادرات، وهو ما شكل عائقاً تنافسياً، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة الطاقة وارتفاع الضرائب والرسوم وإجراءات الاستثمار الطويلة والمعقدة أحياناً.

ولطالما طالبت أوساط الأعمال بضرورة إعادة ضبط القطاع بما يتماشى مع مقتضيات المرحلة التي ستزدهر فيها الصناعة مع العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية تبعاً لتخفيف القيود العالمية عبر تحفيز الاستثمار وإدارة التكاليف لإنعاش اقتصاد البلد الذي يعاني شح الموارد ومحدودية التمويل.

ويقدم البرنامج منحاً مالية وافية على مرحلتين، حيث سيتم خلال المرحلة الأولى منح 30 ألف دينار (42.4 ألف دولار) لتمويل الاستثمارات الفنية المتخصصة لـ 15 شركة صناعية على والإداري والزيارات الميدانية.



قطاع ينتظر جرعة تحفيز